



قياس القدرة الإدارية للمصارف وتأثيرها في سلوك الإقراض Measuring the Administrative Ability of Banks and their impact on Lending Behavior

بحث تحليلي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. علي أحمد فارس¹ ، زهراء نزار عبد الوهاب²

Prof. Dr. Ali Ahmed Fares¹ , Zahra Nizar Abdel Wahab²

^{2,1}جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء، العراق

¹ali.ahmed@uokerbala.edu.iq

²Zahraa.nizar@s.uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى قياس وتحديد علاقة الأثر بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (المتغير المستقل) وسلوك الإقراض (المتغير التابع)، فتم الاعتماد على التقارير السنوية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغة (8 مصارف) (مصرف بغداد، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط، الأهلي العراقي، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار) من إجمالي المصارف المدرجة والبالغ (25 مصرفاً) للمدة (2006-2020) للإجابة على أبرز التساؤلات الواردة في مشكلة البحث (هل تؤثر القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في توجيه سلوك الإقراض؟). وتم قياس وتحليل متغيرات البحث باستخدام عددٍ من الأساليب المالية (إسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) (Data Envelope Analysis)، إسلوب تحليل هيرشمان_هيرفندال (HHI) (Herfndahl-Hirschman)). وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010). وقد توصل البحث الى مجموعة من الإستنتاجات أهمها (إن هناك تأثير للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض)، هذا وإختتم البحث بعددٍ من التوصيات أهمها (ضرورة إهتمام المصارف عينة البحث برفع مستويات القدرة الإدارية الخاصة بها لما لها من آثار إيجابية على توجيه سلوك الإقراض). الكلمات المفتاحية: القدرة الإدارية، تحليل مغلف البيانات (DEA)، سلوك الإقراض.

Abstract

The research aims to measure and determine the impact relationship between the Administrative Ability of the research sample banks (the independent variable) and the



Lending Behavior (the dependent variable), so the annual reports of a sample of Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange (8 banks) were relied on (Bank of Baghdad, Iraqi Investment). , Middle East, Iraqi National, Business Bay, Mosul for Development and Investment, North for Finance and Investment, Al-Mansour for Investment) out of the total number of listed banks (25 banks) for the period (2006-2020) to answer the most prominent questions in the research problem (Does the Administrative Ability of banks affect Research sample in directing Lending Behavior?). The research variables were measured and analyzed using a number of financial methods (Data Envelope Analysis (DEA), Herfindahl-Hirschman). The hypotheses of the study were tested using the (Excel 2010) program. The research reached a set of conclusions, the most important of which is (there is an effect of the Administrative Capacity of the research sample banks on the Behavior of Lending), and this research concluded with a number of recommendations, the most important of which are (the necessity of interest of the research sample banks in raising the levels of their Administrative Capacity because of its positive effects on directing Lending Behavior).

Key words: Managerial Capacity, Data Envelope Analysis (DEA), Lending Behaviour.

المقدمة:-

تعد القدرة الإدارية من وجهة النظر العامة أحد المصطلحات الأكثر تداولاً اليوم في الأدب المصرفي، لتأثيرها الواضح على قرارات التمويل والتشغيل اليومية كافة، أما وجهة النظر الخاصة فتشهد فاعليتها في الموائمة بين تدنية التكاليف التنافسية وتعظيم إيرادات الأنشطة بالذات في الوقت الراهن المتسم بالمنافسة الشديدة والتعقيد وعدم اليقين إضافة إلى ندرة الموارد. وفقاً لذلك فإن القدرة الإدارية تعد موجهاً أساسياً لسلوك الإقراض بين المصارف المختلفة كونها العنصر الفعال والعامل الأساسي في رسم اتجاه السوق الكمي والنوعي الداعم للتنويع الخاص بعملية منح القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة. إستناداً لما سبق فإن موضوعي القدرة الإدارية للمصارف وسلوك الإقراض يستحقان البحث لأهميتهما في إنعاش النشاط الاقتصادي وفاعليتهما في مواجهة الأزمات المالية، مما يتطلب قياس وتقييم القدرة الإدارية وسلوك الإقراض باستخدام عددٍ من الأساليب والبرامج المالية والإحصائية واختبار علاقة التأثير بين المتغيرين في عينة مختارة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006-2020). وعليه تناول البحث عدداً من المباحث النظرية والتطبيقية كما يلي:-

المبحث الأولالمنهجية وبعض الدراسات السابقةأ) منهجية البحثأولاً: مشكلة البحث:-

يعبر عن مشكلة البحث بإنخفاض أو إنعدام التنويع في توجيه سلوك الإقراض نتيجة إنخفاض مستويات القدرة الإدارية بين المصارف المختلفة، لذا سيتم وصف مشكلة البحث بعددٍ من التساؤلات كما يلي:-

- 1) هل تمتلك إدارة المصارف عينة البحث مستوياتٍ تامة من القدرة اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة؟
- 2) هل تمتلك المصارف عينة البحث سلوك الإقراض الموجه نحو التنويع في منح القروض؟
- 3) هل تؤثر القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض؟

ثانياً: أهداف البحث:-

تم صياغة أهداف البحث الحالي على النحو الآتي:-

- 1) قياس وتحليل القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث.
- 2) قياس وتحليل سلوك الإقراض للمصارف عينة البحث.
- 3) قياس تأثير القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض.
- 4) تقديم عددًا من المقترحات والتوصيات اللازمة لإصلاح وتطوير الوحدات الإدارية في المصارف عينة البحث لضمان تحقيق المستويات التامة للقدرة الإدارية الفاعلة في خفض قيم المدخلات عند مستوى معين من المخرجات، أو تعظم قيم المخرجات عند نفس المستوى من المدخلات بين المصارف عينة البحث.

ثالثاً: أهمية البحث.

تتجلى أهمية البحث من الناحية الأكاديمية عن طريق عرض المفاهيم الهامة التي ترتبط بصورة مباشرة بمدى صلاحية القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث على تنويع القروض الممنوحة الى القطاعات المختلفة. أما أهميته الميدانية فتظهر في تقديم الأسس العلمية لتستند عليها المصارف للوصول الى زيادة إدراك الوحدات الإدارية لمفهوم القدرة الإدارية ودورها الهام في تحفيز وتنويع



عملية الإقراض وإدارته بفاعلية لتعظيم وتنمية الإيرادات المستقبلية تعويضاً عن القيمة الحالية للأموال.

رابعاً: فرضيات البحث:

تم تمثيل فرضيات البحث كما يلي:-

- (1) تمتلك إدارات المصارف عينة البحث مستويات تامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة.
- (2) لدى المصارف عينة البحث سلوك الإقراض الموجه نحو التنوع في منح القروض.
- (3) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض.

خامساً: مجتمع وعينة البحث:

شمل مجتمع البحث كافة المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (السوق النظامي)، بعدد إجمالي بلغ (25) مصرفاً، أما عينة البحث فكانت عبارة عن ثمانية مصارف فقط (مصرف بغداد، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والإستثمار، مصرف الشمال للتمويل والإستثمار، مصرف المنصور للإستثمار) للمدة (2006-2020).

سادساً: أساليب وبرامج ونسب قياس متغيرات البحث:-

تم استخدام عدداً من البرامج والأساليب المالية والإحصائية لقياس وتقييم كلاً من القدرة الإدارية وسلوك الإقراض على التوالي كالآتي:-

- (1) أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) (Data Envelope Analysis) (DEA)
- (2) أسلوب تحليل هيرشمان-هيرفندال (HHI) (Herfindahl-Hirschman).
- (3) برنامج (Excel2010).

ب) بعض الدراسات السابقة



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلد (19) عدد (2) 2023



أولاً: بعض الدراسات العربية:

دراسة (إبراهيم، 2017)	
الاسم	قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرفية: دراسة تطبيقية.
الهدف	إستهدفت الدراسة تأثير القدرة الإدارية للمدراء التنفيذيين على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرفية.
المجتمع والعينة	تكونت العينة من (129) شركة غير مالية مسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية من العدد الكلي للشركات المسجلة البالغ (204) شركة خلال المدة من (2012-2013).
الأساليب	إسلوب تحليل (panel-Data).
النتائج	أشارت أهم النتائج الى وجود تأثير إيجابي للقدرة الإدارية على القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية وأنشطة تمهيد الأرباح المحاسبية، مما ينعكس ذلك بالتبعية على إنخفاض جودة الأرباح المحاسبية.

ثانياً: بعض الدراسات الأجنبية:

دراسة كلاً من (Muller&Verner, 2021)	
الاسم	Credit allocation and macroeconomic fluctuations. تخصيص الإقراض وتقلبات الإقتصاد الكلي.
الهدف	إستهدفت الدراسة العلاقة بين توسعات الإقراض وتقلبات الإقتصاد الكلي والأزمات المالية.
المجتمع والعينة	إستخدام بيانات التوزيع القطاعي للقروض ل (116) بلد عام (1940).
الأساليب	الإسلوب التحليلي للإحصاء الوصفي.
النتائج	أشارت أهم النتائج الى إن إقراض القطاعات غير القابلة للتداول بما في ذلك قطاع البناء والعقارات، يرتبط بنمط الإزدهار والكساد في الإنتاج على غرار طفرات القروض الإستهلاكية، لتسلط الضوء على إن الغرض من القروض المستخدمة مهمة لفهم الروابط المالية الكلية.

المبحث الثانيالجانب النظري(أ) القدرة الإدارية

أولاً: مفهوم القدرة الإدارية:-

تعتبر القدرة الإدارية كامنة بطبيعتها ولا يمكن ملاحظتها وقياسها بسهولة، لكن في الوقت ذاته فإن كافة أنشطة ووظائف المصرف تتحدد وتنفذ تبعاً لصلاحيات وخبرة ومعرفة وإدراك وحداته الإدارية، مما دفع الى ضروره وضع مفهوم متطور ذي إحاطة شاملة بمفردات القدرة الإدارية (Phan,2021:193) كما في الجدول الآتي:

جدول(1-2) يوضح مفهوم القدرة الإدارية حسب آراء عينة من الباحثين السابقين

المفهوم	الباحث
قدرة الحصول على النتائج المرجوة مع الأخذ بنظر الاعتبار المهام المحددة والموارد المتاحة لأدائها، وبيئة تعيينها ومحاولة تقييمها في ظل حالات الإحتمالية والأتأكد، وتقدير الأداء المستقبلي في ظل نقاط القوة والضعف في كل من الوحدات الإدارية والفرص المتوفرة.	(Caiden,1973:330)
سمة سد الفجوة بين الاهداف والنتائج بطريقة ما، بشكل تكون فيه النتائج مماثلة الى الاهداف المراد تنفيذها.	(Dosi,etal.,2000:2)
"قدرة المديرين على إنشاء أو تمديد أو تعديل قاعدة الموارد للمصرف".	(Helfat,etal.,2007:3)
السمات التنظيمية، الهيكلية، والطارئة اللازمة لتمكين المصرف من التكيف المطلوب للوصول الى الكفاءة والشفافية والشمول في آن واحد.	(Cingolani&Fazekas,2017:3)

ثانياً: أهمية القدرة الإدارية:-

تجلت أهمية القدرة الإدارية ضمن عدداً من النقاط الآتية:-

- 1) إمكانية تحديد الأولويات، وكذلك رصد وحل المشاكل والحد منها وتجنب تكرارها من خلال التخطيط طويل الأجل وتنفيذ ومراقبة السياسات اللازمة لإنتاج الخدمات بكفاءة وفاعلية (Pritchett,etal.,2013:1).



(2) إمكانية إستغلال الموارد المتاحة، الإستغلال الأمثل وربطها بالإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطط المرسومة بالفعل، لكونه يعد عنصرًا مهمًا من عناصر ربحية وديمومة المصارف (Howlett,2019:125).

(3) ضمان الأمان والخصوصية في المعاملات، إضافة الى التنفيذ الدقيق لأعداد كبيرة جدًا من المعاملات، وتقديم الخدمات بالطرق الملائمة والفعالة (Osterweil,etal.,2007:124).

ثالثًا: وظائف القدرة الإدارية:-

إن دور وقدرة الوحدات الإدارية في المصارف يبرز من خلال الأهمية النسبية المرتبطة بكل وظيفة من وظائفها كما يلي (Howlett,2015:125):-

- (1) القدرة على توقع التغيير.
- (2) القدرة على تطوير البرامج.
- (3) القدرة على جذب وإمتصاص الموارد البشرية والمالية وإدارتها بالشكل الأمثل ومدى مواثمتها مع الكلف التنافسية.
- (4) القدرة على تقييم الأنشطة والخدمات الحالية والمستقبلية.
- (5) القدرة على تطبيق الدروس والخبرات على الأنشطة والخدمات المستقبلية.

رابعًا: مؤشر قياس القدرة الإدارية:-

إتخذ أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelope Analysis) (DEA) كمؤشر لقياس وتقييم القدرة الإدارية بين المصارف إذ عرفه (Cakar,etal.,2021:1752) على إنه أسلوب تحليل تستخدمه المصارف لتقييم القدرة الإدارية وقياس التغييرات الطارئة عليها، لتتحدد نسبته المعيارية بين (1-0)، إذ تمثل القيمة (1) مستويات القدرة الإدارية التامة المكونة بذلك حدودًا فعالة مغلفة للمستويات الدنيا لقدرات المصارف الأخرى ذات القيمة (0) لتكون كنقطة مرجعية معيارية لتلك المصارف ويحسب كما في المعادلة الآتية:

$$\frac{\sum_{i=1}^s u_i y_{ik}}{\sum_{j=1}^m v_j x_{jk}} k = 1 \dots n \quad \dots\dots (2 - 1)$$

إذ إن (Demerjian,etal.,2012:1232):

s تمثل المخرجات بينما ال m تمثل المدخلات ل n من المصارف، إضافةً لتعيين وزن لكل مخرج ومدخلٍ مشارًا لها ب (u ، v)، أما كميات المخرجات والمدخلات فيشار لها بواسطة γ، γ على التوالي.



ب) سلوك الإقراض

أولاً: مفهوم الإقراض:-

تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، فهي تعزز النمو الاقتصادي لأي بلد من خلال دور الوساطة والخدمات المالية التي تقدمها للمجتمع مما دعا الى ضرورة التعرف على مفهوم الإقراض لكونه يعد النشاط الأهم للمصارف (Funso,etal.,2012:31) كما في الجدول الآتي:-

جدول (2-2) يوضح مفهوم الإقراض حسب آراء عينة من الباحثين السابقين

المفهوم	الباحث
مقدار من الأموال الممنوحة للعملاء من قبل المصارف و يجب إعادتها لها عن طريق تسديد المبلغ الرئيسي مع مستحقات الفوائد السنوية المستحقة عليه بشكل دوري ومنتظم.	(Saunders&Comett,2003:230)
أقل الموجودات المتداولة سيولة بالنسبة للمصرف، إذ لا يمكن تحويلها الى نقد بسهولة إلا عند تأريخ الإستحقاق.	(Mishkin,2007:223)
عملية يُسمح بموجبها حيازة الخدمات دون الدفع الفوري لها بناءً على إتفاق تعاقدى للدفع لاحقاً.	(Kaaya,2013:55)
مصدرًا رئيسيًا للتمويل الخارجي للقطاع الحقيقي في جميع أنحاء العالم، والمساهم في نمو القطاع الحقيقي، من خلال تكوين رأس المال العامل من قبل الشركات، وتعزيز الإستهلاك من السلع والخدمات من قبل الأسر.	(Ashraf&Shen,2019:2)

ثانياً: أهمية الإقراض:-

يحول الإقراض دون تراكم الأموال بشكلٍ معطل أو مجمد مما جعل هناك أهمية كبرى تنسب إليه بصفته ضرورةً جوهريةً للإقتصاد كما يلي (حمود، 2019:7):-

أ) تمويل الأنشطة والمشاريع الاقتصادية المختلفة من خلال توزيع الموارد المالية.

ب) رفع مستوى الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

ت) رفع معدل الإستهلاك من خلال توفير التمويل اللازم لشراء السلع والخدمات.

ث) رفع مستويات النمو والإستقرار الاقتصادي.



ثالثاً: الأنواع الرئيسية لتوجيه سلوك الإقراض:-

يعمل سلوك الإقراض على زيادة مرونة المصارف في مواجهة الصدمات المتعرضة لها، من خلال التنوع في القروض الممنوحة لعدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ إنه يقلل من الارتباط بين كلاً من مخاطرة وتدفق الأرباح المختلفة (Gelman, et al., 2021:2). لذا سيتم التطرق الى الأنواع الرئيسية لتلك القروض كلاتي (Koch&Macdonald, 2015:507):-

(1) القروض العقارية.

(2) القروض التجارية، الصناعية والزراعية.

(3) قروض الأفراد.

(4) قروض الأعمال.

(5) القروض الخدمية.

رابعاً: مخاطر الإقراض:-

تعتبر مخاطر الإقراض عن احتمال فشل الطرف المتعاقد في الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها مسبقاً (Brown&Moles, 2014:16). ونظراً لذلك فإن هناك عدداً من المخاطر المرافقة لعملية الإقراض كما يلي:-

(1) **مخاطر معدل الفائدة:** يؤثر التقلب في معدل الفائدة سلباً على ربحية المصارف، فإن رفعها يؤدي الى كبح الإقراض وزيادة تكاليفه، لتأثيرها المباشر في تحديد تكاليف الفرصة البديلة للممولين الخارجيين مما له دور كبير في رفع معدلات مخاطر التخلف عن سداد الوحدات الاقتصادية لما في ذمتها من قروض (Gonzalez-Aguado&Suarez, 2015:471).

(2) **مخاطر محفظة القروض:** تعرف مخاطر محفظة القروض على إنها حساسية المحفظة لأي تغييرات في ارتباط مكوناتها مع بعضها البعض ومع السوق، فإن وجود العديد من الموجودات داخل المحفظة قد تكون مرتبطة مع بعضها البعض بشكل كبير وإيجابي وتعرض أحد الموجودات يقود الى تعرض المحفظة بالكامل (Clemente, 2020:2).

(3) **مخاطر التشغيل:** أدى زيادة تعقيد الأعمال التجارية للمصارف منذ أواخر التسعينيات الى تدهور وتعقيد الأنشطة التشغيلية بما فيها (تنويع الأعمال، التنويع الجغرافي، الترابط والاندماج بين المصارف، أنشطة المصرف خارج نطاق الأعمال المصرفية التقليدية)، نتيجة التوسع الكبير في الأنشطة التشغيلية المصرفية وغير المصرفية، ويعرف هذا التدهور بالمخاطر التشغيلية، (Chernobai, et al., 2020:3).

(4) **مخاطر التخلف عن السداد:** تشير الى احتمالية إنحراف العائد الفعلي للقرض عما كان متوقعاً، إذ لا يمكن تحقيق الاستفادة من منح القرض الا إذا تجاوزت ربحيته التكاليف المضافة عليه، محققة



بذلك خسارة ناجمة عن رفض أو عدم قدرة المقترضين على دفع أو تسديد ما هو مستحق بالكامل في الوقت المحدد (Louzada,etal.,2016:118).

رابعاً: مؤشر قياس سلوك الإقراض:-

تم إتخاذ أسلوب هيرشمان- هيرفندال (Herfindahl-Hirschman)(HHI) كمؤشراً لقياس تنوع وتركيز القروض الممنوحة، ويعرف على أنه مجموع مربعات التعرضات النسبية للمصارف في الصناعة أو القطاعات الاقتصادية المحددة المعبر عنها بأرقام حقيقية أو كسور عشرية، وتتراوح قيمته بين (0-10000) نقطة، فتزداد درجة التركيز، وينعدم التنوع بزيادة عدد النقاط عن الصفر ويحسب كما في المعادلات الآتية:

$$(HHI)_{bt} = \sum_{i=1}^n r_{bti}^2 \quad \dots\dots (2-2)$$

$$r_{bti} = \frac{r_i^{bt}}{\sum_{j=1}^n r_j^{bt}} \quad \dots\dots (2-3)$$

إذ إن (Tabak,etal.,2010:6):

$(HHI)_{bt}$ = مجموع مربعات التعرضات النسبية للمصرف (b) في الزمن (t).

r_i^{bt} = إجمالي القروض التي منحها المصرف (b)، في الزمن (t)، للقطاع (i).

$\sum_{j=1}^n r_j^{bt}$ = إجمالي القروض التي منحها المصرف (b)، في الزمن (t)، الى جميع القطاعات (j).

المبحث الثالث

الجانب التحليلي واختبار الفرضيات

أ) التحليل المالي

أولاً: التحليل المالي للقدرة الإدارية:-

يشير جدول (3-3) أدناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة ب (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة ب (الإيرادات). وقيم (DEA) للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020). إذ بلغ المعدل العام لقروضها (1,045,897) (مليون دينار) لإجمالي مدة البحث.



كما لوحظ إن القروض ترتفع بمقدار (101,053) (مليون دينار) سنوياً⁽¹⁾ متخطية بذلك معدلها العام. في حين بلغت أدنى وأعلى المبالغ للقروض (124,565)، (1,666,529) (مليون دينار) خلال عام (2008)، (2015) على التوالي. أما المعدل العام لتكاليفها فقد بلغ (165,377) (مليون دينار) لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ إن التكاليف تتعرض الى ارتفاع بمقدار (7,516) (مليون دينار) سنوياً⁽¹⁾. في حين بلغت أدنى وأعلى المبالغ للتكاليف (47,100)، (285,353) (مليون دينار) خلال عام (2006)، (2015) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لإيراداتها (266,963) (مليون دينار) لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ إن الإيرادات تحقق ارتفاعاً بمقدار (3,755) (مليون دينار) سنوياً⁽¹⁾. في حين بلغت أدنى وأعلى المبالغ للإيرادات (73,745)، (541,541) (مليون دينار) خلال عام (2006)، (2013) على التوالي. وبالتالي بلغ المعدل العام لمؤشر (DEA) (0.2383) لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ إن مؤشر (DEA) يعاني انخفاضاً ملحوظاً بمقدار (-0.035) درجة سنوياً⁽¹⁾. في حين بلغت أدنى القيم لمؤشر (DEA) خلال عام (2019) بمقدار (0.064) درجة، وهي أصغر من (1) مما يدل على إن المصارف تعاني من مستويات قدرة إدارية منخفضة أوبالأحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل كانت أعلى درجة له خلال عام (2008) بمقدار (1) درجة، مشيرة الى إن المصارف قد حققت مستويات تامة للقدرة الإدارية خلال ذلك العام.

جدول (3-3) يوضح قيم مدخلات ومخرجات و (DEA) للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

إجمالي المصارف عينة البحث للمدة (2006-2020) (الف دينار)				
السنة	المدخلات			%(DEA)
	(القروض)	(التكاليف)	(الإيرادات)	
2006	233,196,000	47,100,316	73,745,046	0.182
2007	152,945,732	75,945,925	163,935,851	0.617
2008	124,565,738	115,254,080	216,497,184	1.000
2009	340,930,240	117,321,075	197,299,881	0.333
2010	717,927,123	128,527,003	219,319,727	0.176
2011	1,030,553,407	161,894,966	300,403,379	0.168
2012	1,616,700,172	200,988,398	443,109,602	0.158
2013	1,659,874,962	249,520,345	541,541,702	0.188
2014	1,581,334,276	260,313,996	430,974,091	0.157
2015	1,666,529,679	285,353,321	370,151,296	0.128
2016	1,223,408,649	206,856,059	304,712,643	0.143
2017	1,134,461,903	196,373,125	232,479,700	0.118
2018	1,266,119,368	147,928,520	154,881,326	0.070
2019	1,369,233,876	141,845,614	152,651,757	0.064
2020	1,570,679,717	145,436,607	202,745,687	0.074
المعدل	1,045,897,389	165,377,290	266,963,258	0.2383

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث باستخدام برنامج (Excel2010)

(1) استخدمت معادلة الإنحدار الخطي البسيط لتحديد مقدار الميل الحاصل في (التكاليف والقروض، الإيرادات، (DEA)) من خلال اعتبار (السنوات المتغير المستقل، قيم (التكاليف والقروض، الإيرادات، (DEA)) المتغير التابع) $Y = \alpha + \beta X$.



وعليه:- نرفض الفرضية الأولى (تمتلك إدارة المصارف عينة البحث مستويات تامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة).

ونقبل فرضية (لا تمتلك إدارة المصارف عينة البحث مستويات تامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة) للمصارف العراقية عينة البحث للمدة (2006-2020)، ماعدى العامين (2007-2008) إذ إقتربت فيها مستويات القدرة الإدارية نحو الحدود التامة بدرجات تتراوح بين (0.6-1) درجة.

ثانيًا: التحليل المالي لسلوك الإقراض:-

يشير جدول (3-3) أدناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل المصارف عينة البحث لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقيم مؤشر (HHI) خلال سنوات البحث للمدة (2006_2020). إذ بلغ المعدل العام لمؤشر (HHI) (2882) لإجمالي مدة البحث ومن الملاحظ إنه أكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنويع منخفض أو معدوم للقروض خلال مدة البحث. في حين بلغت أعلى قيمة للمؤشر (4206) عام (2007) وهي أكبر من (1800) مشيرةً أيضًا الى وجود تركيز تام يقابله تنويع معدوم للقروض، فقد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصارف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الأفراد) بشكل كبير ونسبة (61.84%) من إجمالي نسب قروضها الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (38.16%). وفي المقابل بلغت أدنى درجة لذات المؤشر (2152) عام (2015)، لتشير مجددًا الى وجود تركيزًا مرتفعًا نسبيًا يقابله تنويعًا منخفضًا للقروض لأن قيمة المؤشر لا تزال أكبر من (1800) وقد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصارف على قروض قطاع (الأفراد) بشكل كبير ونسبة تبلغ (25.81%) من إجمالي القروض الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض القطاع التجاري (22.63%)، تليها نسبة قروض القطاع الخدمي (21.90%)، لتأتي بعدها نسبة قروض قطاع الأعمال (21.51%). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الأخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيًا من إجمالي نسب القروض للمدة (2006_2020).



جدول (3-3) حجم التعرض النسبي وقيم مؤشر (HHI) للمصارف عينة البحث للمدة (2006_2020)%

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية % (المصارف عينة البحث)							السنة
	أعمال	أفراد	خمي	تجاري	زراعي	صناعي	تشييد وبناء	
3369	2.24	45.45	2.06	9.29	0.28	34.12	6.55	2006
4206	7.41	61.84	4.04	15.71	0.23	3.75	7.01	2007
3573	9.92	55.49	5.40	17.39	0.81	4.33	6.67	2008
3358	9.62	52.82	6.73	17.05	0.40	1.70	11.68	2009
3247	7.48	51.45	6.76	15.04	0.35	16.27	2.65	2010
2512	6.59	38.25	14.83	26.27	0.53	8.22	5.31	2011
2713	6.21	35.18	11.44	34.62	0.71	1.65	10.19	2012
2930	5.49	37.89	11.51	35.86	0.95	1.84	6.45	2013
2656	10.12	32.81	11.38	36.15	0.59	5.01	3.95	2014
2152	21.51	25.81	21.90	22.63	0.37	4.53	3.25	2015
2384	26.20	20.33	12.46	33.29	1.71	2.93	3.08	2016
2764	21.07	26.33	4.62	39.75	4.13	1.93	2.18	2017
2272	24.66	30.38	2.98	24.71	3.13	4.66	9.47	2018
2451	34.84	28.63	3.00	16.99	2.38	4.46	9.69	2019
2637	37.87	24.89	2.85	22.34	0.81	3.12	8.12	2020
2882	15.42	37.84	8.13	24.47	1.16	6.57	6.42	المعدل

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث باستخدام برنامج (Excel2010)

وعليه:- نرفض الفرضية الثانية (لدى المصارف عينة البحث سلوك الإقراض الموجه نحو التنويع في منح القروض).

ونقبل فرضية (لدى المصارف عينة البحث سلوك الإقراض الموجه نحو التركيز في منح القروض) للمصارف العراقية عينة البحث للمدة (2006-2020).

ب) التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات وتحديد علاقات الأثر بين المتغيرات

نصت الفرضية الثالثة على (لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض).

تكونت الفرضية الثالثة من القدرة الإدارية (المتغير المستقل) وسلوك الإقراض (المتغير التابع)، لذا تم الاعتماد على برنامج (Excel2010) لتحليل الانحدار الخطي البسيط لإختبار علاقة الأثر بين متغيرات البحث كما يلي:

يشير جدول (3-4) أدناه، الى علاقة الأثر بين القدرة الإدارية وسلوك الإقراض، إذ بلغ معامل بيتا (1631) وهو يشير إلى إن تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (القدرة الإدارية) يؤدي إلى تغير بمقدار بيتا في المتغير التابع (سلوك الإقراض)، كما تشير قيمة (f) إلى معنوية نموذج الانحدار بمستوى معنوية (1%). وبلغ معامل التفسير (0.53) وهذا يشير إلى إن التغير في المتغير المستقل يفسر ما نسبته (53%) من التغيرات في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية والبالغة (47%) فتعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في إنموذج البحث.



جدول (3-4) يوضح قيم وعلاقات الارتباط بين متغيرات البحث %

								Regression Statistics
								0.725168523 Multiple R
								0.525869387 R Square
								0.489397801 Adjusted R Square
								403.2181743 Standard Error
								15 Observations
								ANOVA
				Significance F	F	MS	SS	df
				0.002219175	14.41860499	2344247.394	2344247.394	1 Regression
						162584.8961	2113603.65	13 Residual
							4457851.043	14 Total
Upper 95.0%	Lower 95.0%	Upper 95%	Lower 95%	P-value	t Stat	Standard Error	Coefficients	
2808.302164	2177.422977	2808.302164	2177.422977	2.76851E-10	17.0730063	146.0119282	2492.86257	Intercept
2558.906688	703.0500009	2558.906688	703.0500009	0.002219175	3.797183823	429.5231467	1630.978344	%(DEA)

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل الإنحدار لبيانات المصارف عينة البحث

وعليه:- نرفض الفرضية الثالثة (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض). ونقبل فرضية (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:-

تمخض عن البحث جملة من النتائج الهامة ذات محتوى مركباً أكاديمياً وميدانياً كما يلي:-

- تبين من خلال التحليل المالي إن المصارف عينة البحث تعاني من إنعدام المستويات التامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة، خاصة في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة، لكنها إقتربت من مستوياتها التامة خلال عام (2007) بمقدار (0.6). أما عام (2008) كان العام الوحيد الذي حققت فيه المصارف عينة البحث مستويات تامة للقدرة الإدارية.
- تبين من خلال التحليل المالي للمدخلات إن المصارف تواجه ارتفاعاً سنوياً في معدلات القروض والتكاليف، مما جعل مبلغ المدخلات في تزايد.



- (3) تبين من خلال التحليل المالي للمخرجات إن المصارف تواجه إرتفاعاً طفيفاً في الإيرادات مقارنة بالمبالغ الكبيرة التي إرتفعت بها المدخلات.
- (4) تبين من خلال التحليل المالي إن المصارف تتوجه نحو التركيز في منح القروض على قطاعات محدودة، خاصة قطاع (الأفراد) مقارنة بنسب القروض الممنوحة الى باقي القطاعات الإقتصادية وبشكل متفاوت إذ شمل ذلك التركيز إجمالي مدة البحث (2006-2020).
- (5) تبين من خلال التحليل الإحصائي إن هناك تأثيراً ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض.

ثانياً: التوصيات:

- توصل البحث الى عددٍ من التوصيات الهامة بالنسبة للقطاع المصرفي العام بشكلٍ عام وقطاع المصارف عينة البحث بشكلٍ خاص كما يلي:
- (1) تشديد المصارف على دعم آليات وبرامج بناء وتطوير الخبرات الإدارية، وجذب الخبراء والمستشارين الأجانب وتسليمهم مناصب ذات أهمية في سلم الهيكل الإداري، إضافة الى إخضاع رأس المال البشري قاطبة الى كورسات تدريب مكثفة بشكلٍ دوري، لضمان رفع مستويات القدرة الإدارية المتدنية الذي لوحظ لدى المصارف عينة البحث.
 - (2) حث المصارف على الموازنة بين عوائد ومخاطرة القروض الممنوحة، للتمكن من تخفيض مبالغ مخصص خسائر القروض الى المستويات المقبولة، لتظفر بمستويات معتدلة من الزيادة السنوية في مبالغ القروض الممنوحة ضمن الأهداف المرسومة. مع الإشادة بإستخدام إقتصاديات الحجم والنطاق وتقليل التكاليف الثابتة لضمان تدنية التكاليف قدر المستطاع، لتحجيم مستويات الزيادة السنوية في مبالغ التكاليف وحصرها ضمن النطاق المخصص لها.
 - (3) إهتمام المصارف بتعظيم الإيرادات من خلال تنويع الخدمات المصرفية المقدمة وإستحداث خدمات جديدة، أو إبتكار خدمات إضافية لنفس خطوط الإنتاج الحالية و زيادة إنتشارها من خلال الهيمنة الرقمية، لضمان حصاد أوفر في مبالغ الإيرادات المتحققة مقارنة بالمبالغ المتوقعه ضمن الأهداف المرسومة.
 - (4) توعية المصارف على إنتهاج سلوكاً إقراضياً متجهاً نحو التنويع في منح القروض لعددٍ من القطاعات الإقتصادية المختلفة، لضمان تحقيق إقتصاديات الحجم والنطاق ونشر المخاطرة على أصغر حيز ممكن من الخسائر، مما يضمن التعرض النسبي الأدنى لضرر خسارة القروض.
 - (5) وأخيراً يتوجب على المصارف رفع مستويات القدرة الإدارية لبلوغ الحدود المعيارية المخصصة لها، لما لها من آثار إيجابية على سلوك الإقراض.



المصادر العربية والأجنبية

أولاً: المصادر العربية:-

(أ) التقارير والوثائق الرسمية:-

- (1) التقارير المالية لمصرف بغداد للمدة (2006-2020).
- (2) التقارير المالية لمصرف الإستثمار العراقي للمدة (2006-2020).
- (3) التقارير المالية للمصرف الشرق الأوسط للمدة (2006-2020).
- (4) التقارير المالية للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2006-2020).
- (5) التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020).
- (6) التقارير المالية لمصرف الموصل للتنمية والإستثمار للمدة (2006-2020).
- (7) التقارير المالية لمصرف الشمال للتمويل والإستثمار للمدة (2006-2020).
- (8) التقارير المالية لمصرف المنصور للتمويل للمدة (2006-2020).

(ب) الرسائل والأطاريح:-

- (9) إبراهيم، إيهاب عبد الفتاح محمد، "قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرفية: دراسة تطبيقية"، رسالة مقدمة الى مجلس كلية التجارة جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، 2017.
- (10) حمود، قاسم محمد، "تحليل مدى تركيز وتنويع محفظة القروض بإستخدام نموذج (هيرشمان-هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطرة المصرف"، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد جامعة كربلاء للحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2019.

ثانياً: المصادر الأجنبية:-

A) Books:-

- 11) Dosi, Giovanni, R. Nelson, Richard & Winter, Sidney, "The Nature and Dynamics of Organizational Capabilities", Published to Oxford Scholarship Online, 2000.
- 12) Helfat, Constance, A. Peteraf, Margary & G. Winter, Sidney, "Dynamic capabilities: Understanding strategic change in organizations", Blackwell, 1st ed, 2007.
- 13) Howlett, Michael, "Designing public policies : principles and instruments", Routledge, 2nd ed, 2019.
- 14) Koch, Timoty w. & Macdonald, Scott S., "Bank management", 8th ed, Cengage learning, 2015.



- 15) Mishkin, Frederic S., “The economics of money , banking and financial markets”, 8th ed, The addition _ Wesley, 2007.
- 16) Osterweil J., Leon, Millett I., Lynette & Winston D., Joan, “Social security administration electronic service provision”, United states of America, 2007.
- 17) Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon, “Financial institutions management : Arisk management approach”, 4th ed, Megraw Hill companies, Boston, 2003.

B) Research and Articles:-

- 18) Ashraf, Badar Nadeem & Shen, Yinjie, “ Economic policy uncertainty and banks’ loan pricing”, Journal of financial stability, Vol_44, No_1, 2019.
- 19) Caiden E., Gerald, “Development, Administrative Capacity and Administrative Reform”, International review of administrative sciences, Vol_39 , No_4 ,1973.
- 20) Cakar, Tarik, Koker, Rasit & Narin, Muhammed Ali, “Nevrotic Fuzzy-Data-Envelopment Analysis to forecast efficiency of bank branches”, TEM journal, Vol_10, No_4, 2021.
- 21) Chernobai, Anna, Ozdagli, Ali & Wang, Jianlin, “Business complexity and risk management : Evidence from operational risk events in U.S bank holding companies”, Journal pre-proof, Vol_2, No_4, 2020.
- 22) Clemente Di. , Annalisa, “Modeling portfolio credit risk taking in to account the default correlations using a copula approach: implementation to an Italian loan portfolio”, Journal of risk and financial management, Vol_13, No_129, 2020.
- 23) Demerjian, Peter, Lev, Baruch & Mcvay, Sarah, “Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests”, Management science, Vol_58, No_07, 2012.
- 24) Fanso T., Kolapo, Kolade R., Ayeni & Ojo M., Oke, “Credit risk and commercial banks’ performance in Nigeria: Apanal model approach”, Australian journal of business and management research, Vol_2, No_2, 2012.
- 25) Gonzalez-Aguado, Carlos & Suarez, Javier, “Interest rates and credit risk”, Journal of mony, credit and banking, Vol_47, No_1-2, 2015.
- 26) Helfat E., Constance & Martin A., Jeffrey, “Dynamic Managerial Capabilities: Review and Assessment of Managerial Impact on Strategic Change”, Journal of Management, Vol_41, No_5, 2015.



- 27) Kaaya, Indiael & Pastory, Dickson, “Credit risk and commercial banks performance in Tunzania ; A panel data analysis”, Research journal of finance and accounting, Vol_4, No_16, 2013.
- 28) Louzada, Francisco, Ara, Anderson & Fernandes B., Guilherme, “Classification methods applied to credit scoring: A systematic review and overall comparison”, Surveys in operations research and management science, Vol_21, No_2, 2016.
- 29) Phan, Nghi, “Managerial ability, managerial incentives and firm performance”, Economics and business, Vol-8, No-4, 2021.
- 30) Pritchett, Lant, Woolcock, Michael & Andrews, Matt, “Looking Like a State: Techniques of Persistent Failure in State Capability for Implementation”, The journal of development studies, Vol_49, No_1, 2013.

C) Reports and Periodicals:-

- 31) Brown, Ken & Moles, Peter, “Credit risk management”, HERIOT-WATT university, 2014.
- 32) Cingolani, Luciana & Fazekas, Mihaly, “Administrative capacities that matter: Organisational drivers of public procurement competitiveness in 32 European countries”, DIGIWHIST, 2017.
- 33) Gelman, Michael, Goldstein, Itay & Mackinlay, Andrew, “Bank diversification and lending resiliency”, 2021.
- 34) Muller, Karsten & Verner, Emil, “Credit allocation and macroeconomic fluctuations”, Princeton university, Department of economics, 2021.
- 35) Tabak, Benjamin M., Fazio, Dimas M. & Cajueiro, Daniel O., “The effects of loan portfolio concentration on Brazilian bank’s return and risk”, Working paper series 215, 2010.